

جدلية الافلاس والانقاذ المالي في هوية الشركات السياحية

م.م احمد فالح غانم

E-mail: ahmed-falih22@mtu.edu.iq

الجامعة التقنية الوسطى / كلية البوليتكنك الادارية / بغداد

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الإفلاس في المنظمات السياحية، وتحليل العوامل المؤدية إلى تعرضها للأزمات المالية، مع التركيز على آليات الإنقاذ المالي المتبعة لتفادي الانهيار واستعادة الاستقرار. شهد القطاع السياحي في السنوات الأخيرة العديد من التحديات، أبرزها الأزمات الاقتصادية العالمية، والتغيرات السياسية، وجائحة كوفيد (19)، مما أدى إلى تعثر عدد من الشركات السياحية وفقدانها القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

يعرض البحث الأسباب الداخلية للإفلاس مثل سوء الإدارة، وضعف التخطيط المالي، وعدم التنوع في مصادر الدخل، إلى جانب الأسباب الخارجية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسياحية. كما يتناول البحث استراتيجيات الإنقاذ المالي، بما في ذلك الدعم الحكومي، إعادة الهيكلة الإدارية والمالية، التحالفات الاستراتيجية، والاندماج مع شركات أخرى.

خلصنا إلى أن الإنقاذ المالي الناجح يتطلب توافر إرادة إدارية قوية، وتخطيط استراتيجي دقيق، بالإضافة إلى تدخلات حكومية مدروسة لضمان استمرارية القطاع السياحي الحيوي ويوصي البحث بضرورة وضع خطط طوارئ مالية واستثمار التكنولوجيا والابتكار كأدوات لتعزيز الاستدامة المالية في القطاع.

الكلمات المفتاحية: الافلاس المالي , الانقاذ المالي , الشركات السياحية

Abstract:

The research aims to study the phenomenon of bankruptcy in tourism companies and analyze the factors leading to their exposure to financial crises, with a focus on the financial rescue mechanisms used to avoid collapse and restore stability. In recent years, the tourism sector has witnessed many challenges, most notably global economic crises, political changes, and the COVID-19 pandemic, which led to the stumbling of a number of tourism companies and their loss of the ability to fulfill their financial obligations.

The research examines the internal causes of bankruptcy, such as mismanagement, poor financial planning, and lack of diversification of

income sources, along with external causes related to the economic and tourism environment. It also addresses financial rescue strategies, including government support, administrative and financial restructuring, strategic alliances, and mergers with other companies.

The study focused on the matter that the successful financial rescue requires strong administrative will, and precise strategic planning, in addition to well-thought-out government interventions to ensure the continuity of the sector. The study recommends the development of financial contingency plans and the investment in technology and innovation as tools to enhance financial sustainability in the sector.

Keywords: Financial bankruptcy, Financial rescue and Tourism companies.

المقدمة:

يُعدّ الإفلاس والإنقاذ المالي موضوعين أساسيين في المجالين الاقتصادي والمالي، لما لهما من أبعاد قانونية ومالية واجتماعية، وتأثير مباشر على الأفراد والشركات، بل وعلى الدول بأكملها، وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع وتحليله في أنه لا يقتصر على دراسة الإفلاس المالي، بل يمتد ليشمل فهم ديناميكيات السوق وآليات التدخل الممكنة لإنقاذ الكيانات المتعثرة والحفاظ على التوازن والاستقرار الاقتصادي.

ويُشير الإفلاس، بمعناه القانوني والمالي، إلى إعلان عجز كيان معين (سواءً كان شركة أو فرداً) عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه دائنيه، ولا يحدث الإفلاس فجأةً، بل هو عادةً نتيجة أخطاء إدارية متراكمة طويلة الأمد، أو سوء تخطيط مالي، أو حتى ظروف اقتصادية خارجة عن السيطرة (مثل فترات الركود الاقتصادية أو الأزمات العالمية)، وهذا تُبرز أهمية البحث في هذا المجال، إذ يُساعد على فهم الأسباب الحقيقية للإفلاس وتحليل عواقبه وتأثيرها على مختلف أصحاب المصلحة، بدءاً من الموظفين الذين يفقدون وظائفهم ووصولاً إلى الدائنين الذين يُضخّون أموالهم في السوق نتيجة انهيار الثقة والاضطرابات المالية. في المقابل، يُعدّ الإنقاذ المالي بديلاً استراتيجياً للإفلاس. تسعى الأطراف المعنية - سواءً كانت حكومات أو مؤسسات مالية - إلى التدخل لإعادة هيكلة الكيانات المتعثرة، أو ضخ السيولة، أو إعادة جدولة الديون، بهدف منع الشركة من الانهيار التام. تكمن أهمية دراسة هذا الجانب في فهم أدوات الإنقاذ، وشروط نجاحه، والتوازن الدقيق بين دعم الاقتصاد ومنع الاعتماد المفرط على الدعم الحكومي، والذي قد يؤدي إلى تراخي مالي.

لا يقتصر تأثير الإفلاس والإنقاذ المالي على الشركات فحسب، بل يمتد إلى الاقتصاد الكلي. فعندما تُفلس شركة كبيرة، قد يُطلق ذلك سلسلة من ردود الفعل تُؤدي إلى انهيار السوق المالية، ويؤثر على

الثقة في الهياكل التنظيمية، ويؤدي إلى تباطؤ اقتصادي عام. لذلك، تُساعدنا دراسة هذه الظواهر على تعميق فهمنا للترابط بين الكيانات المالية وتأثيرها على الاستقرار العام.

كما يلعب الإطار القانوني دوراً محورياً في هذه القضية، حيث تُنظّم القوانين كيفية إعلان الإفلاس، وتصفية الأصول، وحماية حقوق الدائنين، وما إذا كان الإنقاذ المالي ممكناً أو مرغوباً فيه. لذلك، تُساعد هذه الدراسة أيضاً على تحليل هذه القوانين وتحديد الثغرات القانونية التي قد تزيد من تعقيد الأزمات المالية. وبلاستفادة من حالات واقعية، يُمكن لهذه الدراسة استخلاص دروس من التجارب السابقة لمساعدة صانعي السياسات والمديرين الماليين والمستثمرين على تجنب الأخطاء ووضع سياسات وقائية فعّالة تُمثل كل أزمة مالية فرصة لتعميق الفهم وتحسين الأداء المستقبلي.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تلتزم معظم الدول بوضع إطار تنظيمي وتشريعي لمنع الأزمات في الأنشطة الاقتصادية من خلال النظام القانوني ولتحقيق هذا الهدف، يتعين إيجاد آليات قانونية تتيح لها التدخل في أنشطة المؤسسات التجارية المتعثرة، وإنقاذها من الإفلاس، وإنعاشها عند تراكم الديون وعجزها عن سدادها وهذا بدوره حماية الأنشطة الاقتصادية للدولة بأكملها.

ويركز البحث على مشكلته الأساسية (كيف يؤثر إفلاس الشركات السياحية على الاقتصاد الوطني، والعالمى، وكيف يتم التدخل الحكومي لإنقاذ هذه الشركات مالياً).

ثانياً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع في جوانب عديدة، أهمها أنها تساعد على فهم الأسباب الجذرية للصعوبات المالية للشركات أو الأفراد، سواءً كانت سوء إدارة، أو ظروف اقتصادية عامة، أو تغيرات في السوق. كما يساعد هذه البحث على تحليل الآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية للإفلاس، بما في ذلك البطالة الناتجة عنه، وخسائر الدائنين، وانقطاع الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، يُتيح البحث آليات الإنقاذ المالي رؤى ثاقبة حول كيفية تجنب الانهيار التام للمؤسسات المتعثرة، سواءً من خلال الدعم الحكومي، أو إعادة الهيكلة، أو الاندماج مع مؤسسات أخرى. وتُعدّ هذه الأدوات أساسية لتعزيز الثقة الاقتصادية، والحفاظ على الاستقرار المالي، ومنع امتداد الأزمات الاقتصادية إلى قطاعات أخرى.

كما يُسلط هذا البحث الضوء على أهمية وجود أطر تشريعية وتنظيمية واضحة تُنظّم إجراءات الإفلاس، وتُصون الحقوق، وتُحقق التوازن بين حماية الدائنين ومساعدة الشركات على إعادة بناء أعمالها، وتُساعد هذه القوانين على الحد من الاضطرابات المالية، وتُعزز بيئة أعمال عادلة ومستقرة.

لذلك، فإنّ أبحاث الإفلاس والإنقاذ المالي لا تقتصر على دراسة الظواهر المالية فحسب، بل تُوقّر أيضاً مدخلاً لفهم أعمق للعلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تُنظّم بقاء المؤسسات واستقرار النظم المالية والاقتصادية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- 1- **تعريف مفهومي الإفلاس والإنقاذ المالي:** يهدف البحث إلى توضيح المعنى الدقيق للإفلاس والإنقاذ المالي من منظور قانوني واقتصادي، والتمييز بينهما.
- 2- **تحليل أسباب الإفلاس:** دراسة العوامل التي تدفع المؤسسات أو الأفراد إلى صعوبات مالية، بما في ذلك العوامل الداخلية (مثل سوء الإدارة أو ضعف الرقابة المالية) والعوامل الخارجية (مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات المفاجئة في السوق).
- 3- **التركيز على آليات الإنقاذ المالي:** تقديم الأدوات والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لإنقاذ الشركات أو الكيانات المتعثرة، مثل إعادة الهيكلة، والدعم الحكومي، أو التوصل إلى تسوية مع الدائنين.
- 4- **تحليل دور الحكومة والمؤسسات المالية في عمليات الإنقاذ:** فهم كيفية تدخل الدولة أو البنك المركزي أو المؤسسات المالية الكبرى في الأزمات المالية لمنع الانهيار الاقتصادي واسع النطاق.

رابعاً: فرضية البحث:

للإجابة على مشكلة البحث، نقترح الفرضية الرئيسية التالية: (هل هناك خطة إنقاذ محددة لتجنب إفلاس المنظمات المالية؟ كيف يؤثر الإفلاس على الاقتصاد الوطني؟)
خامساً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي، مستفيداً من مجموعة من الأبحاث والأدبيات المعرفية لبناء البحث، وتوصل البحث إلى استنتاجات واستجابة لنتائج البحث وتوصياته، تم جمع بيانات البحث من خلال الشبكات الإلكترونية والدراسات العملية.

المبحث الاول

مفهوم الإفلاس المالي

تمر كل أزمة مالية التي تواجهها منظمات الاعمال بمرحلتين مختلفتين: إما الإفلاس والإعلان القانوني عنه، أو الإنقاذ المالي والانتقال من العسر إلى اليسر. من هذا المنظور، سنتناول الإفلاس والإنقاذ المالي لمنظمات الاعمال (السياحية).

في القرن الماضي وبداية القرن الحالي، عانى الاقتصاد العالمي من العديد من الأزمات المالية وحالات الإفلاس، وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي، كان هناك حوالي 124 أزمة مصرفية و208 أزمات لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (1970-2007) كذلك تشير الإحصاءات ذاتها إلى أن نحو ٥٥ أزمة من أزمات العملة، والتي تم رصدتها، كان مكون سعر الصرف يمثل أكثر من ٧٥٪ من قيمته الكلية. (Leaven&other,2008:56)

تجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية ليست حكراً على النظام المالي الحالي فالتاريخ الاقتصادي حافل بالعديد من الأزمات المصرفية وأزمات أسعار الصرف بمعنى آخر، يمكن القول إن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة بأي حال من الأحوال، بل غالباً ما تخضع لنفس القوى التي أثرت طويلاً على جميع أنواع الأزمات. (البطراي، 2008: 13).

ويُعرّف الإفلاس بأنه أشد أشكال الأزمات المالية تطرفاً هناك تعريفات عديدة للأزمة من منظور العلوم الاجتماعية المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، لكنها جميعاً تتفق على أنها حدث ينطوي على خطر يهدد بقاء منظمة أو مؤسسة أو بلد أو منطقة، وتتميز هذه الأحداث بفجأتها، وقد تكون أيضاً نتيجة تراكم أحداث محددة ويضع التطور السريع لهذه الأحداث ضغطاً زمنياً على صانعي القرار لاتخاذ القرارات المناسبة لإدارة الأزمة وحلها. (البكل، 2010: 7)

ويُعدّ تعريف (F.Mishkin,1996:17) أشهر تعريف للأزمة المالية، إذ يُعرّفها بأنها اضطراب في الأسواق المالية يؤدي إلى مشاكل في الاختيارات الاستثمارية ومخاطر أخلاقية، إذ تُقدّم المؤسسات المالية الائتمان لعملاء ذوي جدارة ائتمانية منخفضة، مما قد يؤدي إلى عجز هؤلاء العملاء عن سداد القروض.

كما تُعرّف الأزمات المالية بأنها اضطراب في الأسواق المالية، مصحوب بانخفاض في أسعار الأصول وإفلاس المدينين والوسطاء الذين ينتشرون من خلال النظام المالي، ويعرقلون قدرة السوق على تراكم رأس المال. (Eichengreen&other,1987:66)

وتُعرّف أيضاً بأنها اضطراب في الأسواق المالية يُعيق قدرة السوق على تخصيص رأس مال الوسطاء الماليين، ويؤدي إلى ركود الاستثمار.

كما يُمكن تعريفها بأنها حالة من الاضطراب أو التوتر المالي تُعرّض المشاركين في السوق المالية لمشاكل في السيولة، وتتطلب تدخل سلطات الدولة للسيطرة على هذه الظروف، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة ديون، أو أزمة عملة، أو أزمة مصرفية. (Portes1987:87)

باختصار، يُمكن الإشارة إلى أن الأزمة المالية مفهوم مطلق يُستخدم عادةً للإشارة إلى الأزمات المالية (المصرفية، أو الديون، أو النقدية). (عبد الخالق، 2009: 117).

يُعرّف الإفلاس المالي من منظور قانوني، حيث تعمل معظم التشريعات أنظمة الإفلاس على تعزيز الائتمان التجاري (أساس الحياة التجارية) وحماية مصالح الدائنين من أفعال المدينين الضارة.

ويعرف ايضاً بأنه نظام للتنفيذ الجماعي على أموال المدين التاجر، الذي توقف عن وفاء ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها، متى كان هذا التوقف يكشف عن انهيار انتماني، ويقصد به تصفية هذه الأموال جميعها وبيعها وتوزيع ثمنها وفاءً لديونه، وفقاً لإجراءات تستهدف المساواة بين الدائنين. (عوض، 2019:15).

ويشير الإفلاس في القانون التجاري العراقي إلى الانتقال من حالة الرخاء والرفاهية المالية إلى حالة من العسر والفقير، مما يجعل الشخص غير قادر على الوفاء بالتزاماته وبالتالي غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية، ووفقاً للقانون التجاري، يمكن تعريفه أيضاً بأنه عجز رجل الأعمال عن سداد المبالغ المالية المستحقة، مما يؤدي إلى تراكم الديون، وهذا يجبر رجل الأعمال على إعلان إفلاسه وتصفية أصوله ونقلها إلى الدائنين بطريقة عادلة لسداد ديونه.

ويرى الباحث ان الإفلاس المالي يشير إلى اختلال مفاجئ وخطير في الأسواق الاقتصادية، يؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية والتجارية، ومن الناحية القانونية، يشير الإفلاس المالي إلى عجز الفرد أو المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين بسبب نقص الأموال أو الأصول الكافية لسداد الديون ويُعتبر الإفلاس المالي مظهرًا من مظاهر فشل المدين في إدارة موارده المالية بما يُمكنه من الوفاء بالتزاماته.

اما اسباب حدوث الإفلاس المالي فتبدأ الأزمات المالية عادةً بأزمة نقدية، ومن ثم تتفاقم لتتحول إلى أزمة مالية، ومن بعدها تنتشر في جميع الأنشطة الاقتصادية، وتؤدي في النهاية إلى الإفلاس، ومن المهم إدراك وفهم أن أسباب كل أزمة وعواقبها وآثارها تختلف عن الأخرى في الأسباب والنتائج والآثار، وتتعدد أسباب الأزمات المالية والإفلاس وتختلف باختلاف مدتها ونوعها وطبيعتها ومن أهم هذه الأسباب: (الجميل، 2002:417)، (السيد علي وآخرون، 2010:189).

1- **عدم استقرار الاقتصاد المالي:** يُعدّ توسع القروض، وتدفقات رأس المال الأجنبي الكبيرة، وانهيارات أسواق الأسهم من السمات الشائعة قبل الأزمات المالية ومن أهم أسباب الاضطرابات على مستوى النظام المالي توسع القروض وعدم التوافق بين أصول البنوك والتزاماتها. تنشأ مشاكل عدم التوافق بين أصول البنوك والتزاماتها إما بسبب نقص السيولة النقدية اللازمة للوفاء بالتزاماتها اليومية خلال فترات ارتفاع أسعار الفائدة العالمية عن أسعار الفائدة المحلية، أو بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وثبات سعر الصرف، مما يشجع البنوك المحلية على الاقتراض من الخارج، وقد يتعرض عملاء البنوك لمخاطر عدم التوافق بين العملات الأجنبية أو آجال الاستحقاق.

2- **سلبيات النظام الإداري:** أظهرت تجارب الدراسات أن نقص خبرة الإدارة العليا للوحدات الاقتصادية كان أحد الأسباب الرئيسية للأزمة ولم تنجح تعديلات أو إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي وتغيير المناصب الإدارية في تجنب الأزمة أو التخفيف من آثارها، لأن فريق الإدارة

ظل متمسكاً بسلطة اتخاذ القرار ولم يُجرِ تغييرات جوهرية حقيقية في أساليب تقييم وإدارة مخاطر الائتمان. كما أظهرت الدراسة أن الإدارة نجحت في إخفاء الديون المعدومة لهذه الوحدات لسنوات عديدة، إما بسبب ضعف الرقابة على العمليات المالية، أو ضعف الأنظمة والإجراءات المحاسبية، أو بسبب عدم كفاية الاستعداد لتجنب الأزمة أو التخفيف من آثارها.

3- **تدفقات رأس المال:** تُعدّ القروض قصيرة الأجل من أخطر أنواع التدفقات المالية، وأكثرها عرضة للسحب في أوقات الأزمات. وتُعدّ تكاليف السحب ضئيلة بالنسبة للبنوك، على عكس تصفية الاستثمارات الأجنبية والاستثمار في الأسهم والسندات، حيث يتكبد البائع خسائر فادحة في أوقات الأزمات. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك أزمة جنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧، التي أظهرت مخاطر التدفقات النقدية قصيرة الأجل، وأظهرت أن مكونات تدفقات رأس المال، وهيكل استحقاقها، وترتيبات أسعار الفائدة، تلعب دوراً هاماً في حدوث الأزمات المالية أو تجنبها. (شحاتة، 2001:21).

4- **ضعف النظام المحاسبي والقانوني والرقابي:** لقد شهدت أغلب دول العالم أزمات إما بسبب ضعف الإجراءات المحاسبية وغياب الشفافية والإفصاح، وخاصة فيما يتصل بنسبة الديون المعدومة في خزائن الائتمان لدى المصارف، أو بسبب ضعف النظام القانوني الداعم للعمليات المصرفية، وخاصة فيما يتصل بالحد الأقصى للاقتراض المسموح به ونسبته من رأس مال المصرف أو بسبب عدم وجود رقابة صارمة على منح الائتمان، مما أدى إلى زيادة المخاطر في الإقراض (سواء القروض العقارية أو القروض الاستهلاكية)، كما حدث في الأزمة الكورية.

5- **تحرر مالي غير وقائي:** أن التحرر المتسرع في الأسواق المالية بعد فترة من التقييد والانغلاق قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية مختلفة، ويمكن ان يحدث في الدول النامية خلال المراحل الانتقالية، وما يرافق ذلك التحرر من التوسع بمنح قروض الائتمان والتعرض إلى مخاطر انتمائية جديدة.

اما **مراحل الإفلاس المالي** إقترح العديد من الباحثين في هذا المجال سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها المنظمة قبل أن تخرج نهائياً من نشاطها الاقتصادي ولعل أشهرها دراسة (Argenti,1986:157) الذي استخدم مصطلح "الفشل" وعرفه بأنه العملية التي تبدأ بها المنظمة رحلة طويلة تنتهي بضائقة مالية وإفلاس.

وأكد أن الفشل التنظيمي عملية تستمر لعدة سنوات (تتراوح بين 5 و10 سنوات)، تمر خلالها المنظمة بسلسلة من المراحل المتتالية، تنتهي بالحدث الذي يُنهي حياتها: الضائقة المالية، أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها. خلال هذه الفترة، تمر المنظمة بأربع مراحل رئيسية مميزة:

المرحلة الاولى: النزوع للتسلط الإداري: في هذه المرحلة، تكون المنظمة قد عانت بالفعل من عيوب محددة، إلا أن هذه العيوب ما هي إلا عيوب محتملة ولم تؤد بعد إلى أخطاء واضحة أو فساد في أداء المنظمة لذلك لا تُعدّ البيانات المالية والمؤشرات المالية مهمة للكشف عن هذه العيوب وتتركز هذه العيوب في إدارة المنظمة، وخاصة الإدارة العليا ومن أبرزها امتلاك المدير العام لسلطة مطلقة، مما يُهمّش أو حتى يُنكر دور كبار المديرين التنفيذيين الآخرين، أو أن يشغل شخص واحد منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة في الوقت نفسه، مما يعكس أيضاً السلطة المطلقة للمدير العام كرئيس، حيث يجمع بين التنفيذ والإشراف، ومن العيوب التي يوردها (جون أرجنتي) ضعف الإدارة المالية للمنظمة أو عدم القدرة على التكيف مع البيئة الجديدة.

المرحلة الثانية: الأخطاء النوعية: في هذه المرحلة، تبدأ المنظمة بارتكاب أخطاء جوهرية، أو كما يصفها (جون أرجنتي) بالمخاطر الكارثية الذي تنجم هذه المخاطر عن عيوب تعاني منها المنظمة.

المرحلة الثالثة: مظاهر الانهيار: نتيجة لأخطاء سابقة، تبدأ المنظمة في هذه المرحلة تتجه نحو الانهيار، وبدأت بوادر الضائقة المالية تتضح وتزداد وضوحاً وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى أن المنظمة على بُعد عام أو عامين على الأكثر من الوقوع في ضائقة مالية.

المرحلة الرابعة: المأزق - الانهيار الفعلي: هذه المرحلة هي المرحلة النهائية، مرحلة الانهيار الفعلي، حيث تصل المنظمة إلى نقطة ضائقة مالية ولا يستبعد استعراض المراحل السابقة انتقاد أفكار (جون أرجنتي) والتي يمكن تلخيصها باختصار على النحو التالي:

- 1- أن (جون أرجنتي) لم يحدد بشكل واضح ودقيق ما هي الأخطاء التي يمكن اعتبارها كارثية، كما وصفها، والتي يمكن أن تقود المنظمة إلى طريق الفشل..
- 2- أن (جون أرجنتي) أهمل الجوانب المالية للعملية ويرى أن المؤشرات المالية لن تتمكن من كشف حالة التدهور التي تعيشها المنظمة، والتي تمتد برأيه من 5 إلى 10 سنوات حتى تصل إلى المرحلة الثالثة، أي في السنتين الأخيرتين قبل الانهيار، بمعنى آخر تقضي المنظمة معظم هذه السنوات تعاني من عيوب خفية أو أخطاء جوهرية، لا تنعكس في نتائجها التي تقيسها المؤشرات المالية وهذا بالطبع غير منطقي، لأن مؤشرات تقييم الأداء المالي غنية بالدلالات المفيدة والمهمة.

في دراسة أخرى يعرف (الخضير، 1997:33) التعثر المالي أو الإفلاس المالي بأنها عملية تنتج عن تفاعل أسباب وعوامل عديدة على مدى فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حالة من عدم القدرة على سداد الالتزامات وتحمل التزامات جديدة وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي. ولذلك، حدد الباحث الخضير في هذا المجال ست مراحل أساسية تُشكل الصعوبات المالية، وهي: (عبد الله، 2007:38)

المرحلة الأولى: هذه هي مرحلة الحدث المفاجئ، حيث تواجه المنظمة حدثاً مفاجئاً غالباً ما يتعلق بالجانب المالي، مثل تحمل المنظمة التزامات تُثقل كاهلها دون استثمار الأموال بفعالية في مجالات تُدرّ عائداً كافياً، مما يُشكّل خطراً على سيولتها ومن أمثلة هذه الأحداث المفاجئة وقوع عملية احتيال كبيرة في المنظمة، أو إفلاس بعض عملائها المهمين الذين تُجمع عليهم المبالغ للوفاء بالتزاماتها.

المرحلة الثانية: هذه هي مرحلة تجاهل الوضع الراهن، أو تجاهل الإدارة للخطر المحيط بها نتيجة حادثة وقعت في المرحلة السابقة ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف فعالية هذه الإدارة.

المرحلة الثالثة: هذه هي مرحلة التعايش المستمر مع الاستخفاف بالمخاطر وفي هذه المرحلة، تتزايد المخاطر بينما تستمر إدارة المنظمة في تجاهلها، بل وقد تُصرّ على اتباع قواعد تقليدية غير مُخطط لها. وهنا تبدأ الخسائر بالظهور والتراكم.

المرحلة الرابعة: هذه هي مرحلة التعامل مع المشاكل المالية التي تُعتبر الأخطر حيث تصبح هذه الأزمة المالية روتيناً يومياً، وتوقف الاستثمارات الجديدة، وتُغلق خطوط الإنتاج التي تُعاني من أعطال جسيمة تعجز المنظمة عن مواكبتها ويبدأ الموظفون بالانتقال إلى منظمات بديلة، مما يعني اقتراب المنظمة من نهايتها.

المرحلة الخامسة: هذه هي المرحلة التي تقع فيها أزمة الإفلاس المدمرة وستتسرب أخبار ومعلومات عن المشاكل المالية للمنظمة إلى الجهات الخارجية التي تواجهها، بما في ذلك الدائنون والهيئات الحكومية والمساهمون عندها، سيبدأون بالمطالبة بحقوقهم واتخاذ الإجراءات القانونية لحمايتها.

المرحلة السادسة: وهذه هي المرحلة النهائية التي يتم فيها الإنقاذ المالي أو حل الأزمة أو تصفية المنظمة من خلال إقالة مجلس الإدارة الحالية للمنظمة وتعيين مفوض مسؤول عن عمليات الإصلاح في المنظمة سواء من خلال إعادة هيكلة الديون أو الاندماج أو التصفية النهائية للمنظمة، بغض النظر عن توافق هذا العرض مع العرض الذي قدمه (جون أرنجتي)، لأن ضعف كفاءة الإدارة هو السبب الأول والأخير لفشل المنظمة.

بناءً على ما سبق، لا يوجد سيناريو محدد تمر به جميع المنظمات التي تتجه نحو التعثر المالي والإفلاس، بل قد تختلف هذه المراحل من مؤسسة لأخرى ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أهمها سبب الإفلاس وكيفية تعامل إدارة المنظمة معه، والذي يلعب دوراً حاسماً في تحديد احتمالية وصول المنظمة إلى حالة التعثر المالي من عدمه، وبالتالي يمكن إيجاز مراحل التعثر المالي أو الإفلاس المالي وبشكل عام على النحو التالي:

المراحل	المؤشرات	الاسباب
المرحلة الاولى	نهاية الاداء الجيد للمنظمة	الاهمال واللامبالاة من قبل الادارة العليا للمنظمة

المرحلة الثانية	عدم مقدرة الادارة على سداد أجور العمال وبالتالي انخفاض الانتاجية	عدم وجود سيولة نقدية من طرف الادارة
المرحلة الثالثة	تزايد المشكلة وتراجع الارباح والتدفقات النقدية وانخفاض ثقة العاملين	اقتراض طويل الاجل وبيع الموجودات الثابتة لسداد الالتزامات
المرحلة الرابعة	الخروج من النشاط الاقتصادي والعسر المالي	تراكم الديون وعدم الدراية الكافية بالقانون المدني
المرحلة الخامسة	ازدياد الدعاوى القضائية والاشهار بالإفلاس المالي	عدم سداد الديون للدائنين والجهل بأحكام القانون التجاري

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات العلمية

المبحث الثاني

طرق معالجة التعثر والافلاس المالي (الانفاذ المالي)

لا بد من معرفة حقيقة واضحة ان لكل ازمة مالية في المؤسسات لها اليات محددة لمعالجتها وانقاذها من تعثراتها المالية او افلاسها ولا تسري هذه اليات على جميع الازمات المالية وذلك لاختلاف الاسباب المؤدية للتعثرات المالية والافلاس.

يعتمد أسلوب التعامل مع المنظمات المتعثرة ماليًا على مدى فشلها بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها فإذا ظلت آفاق المنظمة المستقبلية مشرقة وكان الدائنون على استعداد للتعاون معها للحفاظ على عملاء مربحين على المدى الطويل، فقد يقدم الدائنون للمنظمة تنازلات طوعية، قد تشمل هذه التنازلات تمديد أجل استحقاق الدين، أو تخفيض قيمته بنسبة معينة أو كليهما، أما إذا كانت آفاق المنظمة المستقبلية قاتمة، ولكن الدائنين يرغبون في استمرارها في العمل لأن قيمتها كمنظمة مستمرة أكبر من قيمتها عند التصفية، فقد يكون الحل هو إنعاش المنظمة من خلال إعادة التنظيم، وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأس مال المنظمة لتقليل نسبة ديونها، وبالتالي حجم التزاماتها المالية الثابتة. (ريحان، 2007:40)

وفي كثير من الأحيان، بعد تأسيس أي مشروع أو شركة، يواجه المشروع عوامل سلبية تؤثر سلبًا على سير العمل، مما يؤدي إلى الفشل المالي أو الإعسار أو الإفلاس. لا بد من حل هذه المشاكل، وهناك طرق عديدة للتعامل مع الفشل المالي. قد تتداخل هذه الطرق، أو تُستخدم طرق متعددة في آن واحد. قبل استخدام هذه الطرق، لا بد من إجراء دراسة شاملة ومتعمقة لأسباب الفشل لوضع خطط علاجية فعّالة وكفؤة تشمل هذه الطرق: (شحات، 2010:1)

1- إعادة الهيكلة: هذا يعني أن على المنظمة تبني استراتيجيات جديدة تُسهم في معالجة الخلل المالي واستدامة أعمالها، وتطبيق استراتيجيات جديدة، ولكي تكون إعادة الهيكلة فعّالة لا ينبغي أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية فحسب، بل ينبغي أن تشمل إعادة الهيكلة الإدارية، بحيث

يتضافر هذان الأمران لتحقيق نتائج فعّالة في معالجة الخلل المالي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

❖ إعادة الهيكلة المالية:

- إعادة تقييم الأصول: إعادة تقييم كل أو بعض الأصول لتعكس قيمتها السوقية لأن زيادة هذه القيمة فوق القيمة الدفترية يحسن نسبة الدين إلى حقوق الملكية، مما يمنح المنظمة قدرة أكبر على اقتراض الأموال.
- إعادة هيكلة الديون: وتساعد المنظمة على إعادة هيكلة ديونها إذا توصلت إلى اتفاق مع دائنيها بشأن واحدة أو أكثر من هذه القضايا :

أ- تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل، مما يسمح للمنظمة باستثمار تلك الديون لفترة أطول من الزمن.

ب- تعليق سداد الديون مؤقتاً أو منح فترة سماح جديدة يساعد على وقف تدفق النقد مؤقتاً حتى تتحسن الظروف.

ج- تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفائدة المستحقة..

- مبادلة المديونية بالملكية: في هذه الحالة، تُحوّل كل أو بعض الديون القائمة إلى مساهمات في رأس مال المنظمة، وذلك بإصدار أسهم عادية تعادل قيمتها قيمة تلك الديون، ويعتمد ذلك على مدى فهم الدائنين والملاك لهذا المقترح وقبولهم له، إذ سيكون للملاك الجدد تأثير مباشر على إدارة الشركة وتصويتها وانتخاباتها.

- زيادة رأس المال: تلجأ المنظمة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير السيولة، خاصةً إذا كانت قادرة على تحقيق أرباح مستقبلية، وذلك من خلال زيادة رأس مال الشركة عبر إصدار أسهم جديدة. إلا أن هذا الخيار واجه بعض الانتقادات، منها:

أ- هذا الحل يعمل فقط في حالة وجود مشاكل مالية أو صعوبات مؤقتة.

ب- لا يطلب المساهمون أسهمًا جديدة بسبب المخاوف بشأن حالة الشركة والظروف المستقبلية.

- زيادة التدفقات النقدية الداخلة: يمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من الاستراتيجيات أو الإجراءات الأساسية التي من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على التدفق النقدي، بما في ذلك (على سبيل المثال):

أ- زيادة المبيعات لزيادة إيرادات الشركة.

ب- تغيير استراتيجيات التحصيل لديون الشركة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع.

ج- التخلص من المخزون الميت من خلال المزاد العلني أو البيع بالتقسيط أو مبادلتته بمخزون آخر تحتاجه المنظمة.

د- بيع الأصول ذات القيمة القليلة أو معدومة، مثل الخردة، أو العناصر القديمة، أو التالفة، أو المعيبة.

هـ- بيع وإعادة تأجير بعض الأصول غير الأولية (الثانوية).

• **انخفاض التدفقات النقدية الخارجية:** يمكن للمنظمة تخفيض أو تأجيل مدفوعاتها النقدية للتغلب على الصعوبات المالية ويمكن استخدام الطرق التالية لتحقيق ذلك:

أ- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين.

ب- المفاوضات مع موردي المواد الخام والأجزاء للشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون دفعة أولى.

ج- الحصول على فترات جديدة لسماح من الدائنين.

د- ترشيد مختلف بنود الانفاق المباشر وغير المباشر.

هـ- تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها الى التزامات طويلة الأجل.

و- خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

❖ **إعادة الهيكلة الادارية:** تُعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزءًا لا يتجزأ من إعادة الهيكلة المالية

ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيًا عن إعادة الهيكلة المالية، مما يدفعنا إلى عدم الخوض في تفاصيلها، إلا أنه يمكن تلخيصها بأنها يمكن أن تتم من خلال واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

- إعادة النظر في استراتيجيات التصنيع لتحسين الإنتاج وخفض التكاليف.
- إعادة النظر في استراتيجيات التسويق لزيادة فعالية التسويق وخفض تكاليف التسويق.
- إعادة النظر في سياسة الموارد البشرية لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف العمالة.
- زيادة المبيعات بهدف تقليل حصة الوحدة من التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تقليل التكاليف الإجمالية.
- خفض التكاليف الادارية المختلفة.
- دراسة تنمية المجالات والأنشطة غير الاقتصادية.

2- **الاندماج:** بلغت حركة الاندماج بين المنظمات ذروتها في أواخر الستينيات، واستمرت هذه

الظاهرة حتى نهاية السبعينيات وخلال هذه الفترة، ظهرت عمليات اندماج عملاقة كان لها تأثير كبير على أسواق الدول التي حدثت فيها، كما حدث في البيئة الأمريكية، ويعني الاندماج دمج منطمتين أو أكثر في كيان جديد، وهو عكس الاتحاد، حيث تظل شخصية المنظمات الداخلة فيه كما كانت قبل دخول الاتحاد، صحيح أن دوافع وأهداف عمليات الاندماج كثيرة

ومتنوعة وتتطلب دراسة منفصلة لكل حالة اندماج لتحديد الدوافع الرئيسية والثانوية للاندماج ومع ذلك، على الرغم من أن لكل حالة دوافعها الخاصة، إلا أنه يمكن تحديد دوافع وأهداف عمليات الاندماج ووضعها في مجموعتين:

الأولى: دوافع و أهداف علاجية: ومن أمثلة ذلك:

- مواجهة بعض حالات الفشل المالي.
- مواجهة المنافسة الشديدة.

• خفض تكاليف الضرائب.

الثانية: دوافع وأهداف التنمية: من أمثلة ذلك:

- توسيع وتنفيذ نظام الإنتاج على نطاق واسع.
- تنوع المنتجات.
- السيطرة على حصة أكبر من السوق.

على الرغم من مزايا الاندماج العديدة والمتنوعة، إلا أنه ليس بالأمر الهين أو الخالي من العيوب والمخاطر لذلك يمكن القول إن قرار الاندماج يتطلب دراسة جدوى معمقة لمعرفة آثاره المختلفة، وتكاليفه، وردود أفعال المنافسين، بالإضافة إلى الجوانب القانونية والإدارية لعملية الاندماج، والآثار المالية والضريبية والمحاسبية، ووضع حلول مقترحة لمختلف المشاكل الناجمة عنه، بهدف السيطرة على حصة سوقية أكبر.

3- تغيير الشكل القانوني: يُعد تغيير الشكل القانوني وسيلةً فعالة لمعالجة عدم الكفاءة أو الاختلال المالي في بعض المؤسسات. ويتطلب ذلك الانتقال من شكل قانوني أقل مرونة إلى شكل قانوني أكثر مرونة، حيث تتمتع الإدارة بحرية الحركة واتخاذ العديد من القرارات والاستفادة من هذه الربحية.

4- التصفية: بطريقة أو بأخرى من الطرق المذكورة أعلاه، حيث تكون الدرجات معتدلة (غير قابلة للعزل)، تكون القيمة الحالية للشركة أعلى من قيمتها عند إفلاسها أو تصفيتها، على عكس حالة التصفية، حيث يكون الإفلاس غير قابل للعزل وخطيراً، وهنا تكون قيمة تصفية هذه الشركة أعلى من قيمتها الحالية، وهنا يلزم إجراء عملية التصفية وتحقيق الإفلاس، واتخاذ الإجراءات القانونية لسداد التزامات الشركة تجاه الغير. وقد يكون التوجه إلى تصفية المنظمة اختيارياً أو إلزامياً، فإذا قام المالك بذلك بنفسه ودون إكراه، فهو النوع الأول، وإذا كان النوع الثاني، فهو يعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم التوصل إلى اتفاق مع

الدائنين. وعند إجراء التصفية أو الإفلاس، فإن من أهم النقاط التي يجب مراعاتها "أولويات الدفع"، وغالباً ما تكون كما يلي:

- تكلفة إجراءات الإفلاس و التصفية.
- الضرائب المستحقة للدولة.
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها الديون غير المضمونة أو العامة.
- حقوق المساهمين المتميزين.

وتختلف إجراءات الإفلاس باختلاف الدولة، فتصفية المشروع تعني عدم وجود مشترين له عن طريق البيع لسبب أو لآخر، أهمها استمرار الخسائر وانخفاض الإنتاجية، مع وجود مؤشرات تشاؤمية بشأن استمرار هذه الخسائر وصعوبة إعادة هيكلة المشروع ليعود بفعالية إلى دورة العمل والإنتاج.

5- **خفض نسبة الفوائد:** ان تأثير سياسة تخفيض أسعار الفائدة في التخفيف من وطأة الأزمة، فهو

يحقق عدداً من الأهداف الهامة بعد حدوث الأزمات أهمها: (حواط، 121:2013)

- تحفيز المستثمرين على رفع نسبة الاستثمار الداخلي لما له من آثار ايجابية على النهوض بالاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتعزيز القدرة الانتاجية الوطنية وتوفير العملات الأجنبية... الخ.

- المساهمة في إنعاش سوق الأوراق المالية والتي غالباً ما تكون متضرراً مباشراً من الأزمات المصرفية حيث أن تخفيض سعر الفائدة سوف يؤدي بالمدخرين للبحث عن فرص أكثر ربحية لاستثمار أموالهم، مما يساهم في إعادة النشاط إلى الأسواق المالية ويدعم حركة تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

- يؤمن تخفيض سعر الفائدة للحكومات فرصاً جيدة فيما لو أرادت الاقتراض من المصارف غير المتضررة لتدبير الأموال اللازمة لخطط الإنعاش الاقتصادي.

6- **البيع:** قد لا يجد الملاك سبيلاً سوى إنهاء ملكية المشروع بالبيع ورغم أن أول ما يتبادر إلى

الذهن هو بيع الدولة لأطراف أخرى، إلا أن الواقع قد يكون إما أن تبيع الدولة المشروع لأفراد أو أن يبيعه أفراد للدولة، وفي الحالة الأولى، يُسمى ذلك "خصخصة" وفي الحالة الثانية،

يُسمى "العممة" في حالة البيع، يقرر الملاك نقل الكيان أو المؤسسة أو المشروع في حالة فاشلة أو غير مرضية إلى الملاك الجدد (المشترين) لتولي أمر المؤسسة في حالتها الراهنة،

وهنا نرى أن البائع لم يتمكن من معالجة المشاكل التي أثرت على المشروع في المقابل، نرى أن المشتري مدفوع بأمل كبير في إصلاح هذه المشاكل وعلاجها بما يحقق أرباحاً مرضية

لذلك، يواصل عملية الشراء لأسباب ودوافع عديدة وقد يتم البيع لصالح لأحد الأفراد او للعاملين او للجمهور او للبيع للعملاء والدائنين.

تُستخدم أساليب البيع والتقييم لإتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك. يمكن أن يكون البيع كاملاً أو جزئياً للمشروع، ولذلك نستخدم عدة أساليب في عملية البيع، منها:

- 1- **طرح المشروع للبيع عن طريق المزاد أو المناقصة:** تعتمد هذه الطريقة على مبادئ الانفتاح والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد أو تلقي العروض.
- 2- **أسلوب دعوة عروض الشراء:** وهو أسلوب يهدف إلى اختيار أفضل المشتريين، سواءً من حيث القدرة المالية أو القدرة على إدارة المشروع أو تشغيله، كما يعتمد على المنافسة العادلة والحرّة والمساواة.
- 3- **طرح المشروع للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة:** يُوسّع هذا قاعدة الملكية ويزيد من مساهمة الأفراد والموظفين عند الرغبة ويتم ذلك بنشر نشرة اكتتاب تدعو الجمهور للاكتتاب في أسهم الشركة العامة المطروحة للبيع، بعد تقييمها وتحديد سعر السهم المطروح، وعدد الأسهم المُخصصة لكل شخص مُدعو للاكتتاب، وموقع الاكتتاب، بعد الحصول على موافقة الجهات الرسمية تتطلب هذه الطريقة سوقاً مالياً نشطاً وواعياً، ولذلك تُعدّ من أفضل الطرق والأساليب لبيع الشركات المطروحة للبيع.

فيما يرى البغدادي (2024) أن الإفلاس المالي للمنظمات قضية حساسة ومعقدة تتطلب معالجة دقيقة واستراتيجية للخروج بأقل الخسائر، حيث يحدث الإفلاس عندما تجد المنظمة نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والموردين، ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير قانونية وإدارية لإدارة الوضع، وتمثل الخطوات الأساسية للتعامل مع الإفلاس هي كما يلي:

- 1- **وضع خطة لإعادة التنظيم (إن أمكن):** إذا كانت هناك فرصة لإعادة تنظيم الشركة بدلاً من تصفيتها، فيجب وضع خطة محكمة لإعادة الهيكلة، تتضمن تقليل النفقات، إعادة هيكلة الديون، وربما إدخال شركاء جدد أو مستثمرين.
- 2- **تحليل الوضع المالي بدقة:** يجب أن تبدأ الشركة بتحليل شامل لأصولها والتزاماتها المالية ويتضمن ذلك تحديد الأصول القابلة للتسييل، مثل الممتلكات، والمخزون، والحسابات المدينة.
- 3- **التفاوض مع الدائنين:** قبل اللجوء إلى المحكمة، من الأفضل محاولة التفاوض مع الدائنين للوصول إلى حلول وسط مثل تمديد فترات السداد أو تخفيض الفوائد و قد يساعد التفاوض الودي في تجنب إعلان الإفلاس بشكل رسمي، حيث ان الدائنون هم عنصر حاسم في إجراءات الإفلاس، وسوء التواصل معهم يمكن أن يؤدي إلى فقدان فرص التفاوض أو تعقيد العملية.

4- اللجوء إلى مستشار مالي أو قانوني: من الضروري العمل مع مستشار قانوني ومتخصص في الإفلاس لتقديم النصائح اللازمة وإرشاد الشركة خلال العملية وهذا يساعد في تجنب الأخطاء القانونية وضمان اتباع الخطوات الصحيحة.

5- تقديم طلب الإفلاس إلى المحكمة: في حال عدم القدرة على التوصل إلى اتفاق مع الدائنين، يمكن تقديم طلب إفلاس إلى المحكمة ويجب تقديم جميع الوثائق والمستندات المالية التي تثبت العجز المالي للشركة.

6- التواصل مع الموظفين والمساهمين: الإفلاس يؤثر على جميع أصحاب المصلحة، من الموظفين إلى المساهمين، ويجب أن تكون هناك شفافية في التعامل وتوفير التحديثات بشكل مستمر للجميع، مع محاولة حماية حقوق الموظفين قدر الإمكان.

7- إدارة الأصول والالتزامات خلال الإفلاس: أثناء عملية الإفلاس، يتعين على الشركة إدارة الأصول بحكمة لتجنب الانخفاض في قيمتها، ومن المفيد أيضاً تحديد الأصول غير الضرورية التي يمكن بيعها لسداد جزء من الديون ويجب التركيز على تحسين إدارة التدفقات النقدية والتفاوض على شروط أكثر مرونة للدائنين.

8- تصفية الأصول: عند الوصول إلى وضع لا يمكن معه إعادة الهيكلة، يمكن تصفية الأصول واستخدام الأموال المتحصلة لسداد الدائنين وفق ترتيب الأولويات القانونية.

9- عدم الاستعداد المبكر: من أكبر الأخطاء هو تجاهل العلامات التحذيرية وعدم العمل على معالجة المشكلات المالية في وقت مبكر، حيث إن التحليل المالي المستمر يمكن أن يساعد في التعرف على المشكلات قبل أن تتفاقم.

10- التجاهل القانوني: محاولة تجاوز الخطوات القانونية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك الغرامات أو رفض المحكمة لخطة الإفلاس.

أخيراً، إذا فقدت المنظمة الأمل في العودة إلى الربحية والتغلب على الصعوبات المالية، وكانت قيمتها عند التصفية أعلى من قيمتها عند استمراريتها، فإن الحل هو التصفية، تتطلب عملية التصفية سلسلة من الإجراءات القانونية، تشمل إعلان إفلاس المنظمة، وتصفية أصولها في الوقت المناسب وبطريقة منظمة، والتوزيع العادل لعائدات التصفية على دائنيها، ويعني التوزيع العادل إعطاء الأولوية للحقوق التي تتناسب مع الحقوق القانونية لمختلف أنواع الضمانات ومع ذلك، نجد في الواقع أن الشركات الكبيرة غالباً ما تحظى بدعم الدولة، إذ تتدخل الدولة عند الحاجة لحمايتها من الإفلاس، كما في حالة شركة كرايسلر موتورز للسيارات (Brigham & other, 880:1985)، يضاف إلى ذلك أن بعض المنظمات المشرفة على الإفلاس يتم إدماجها في منظمات ناجحة (Bruno, 49:1987) وفي

الواقع، اندمجت هذه المنظمات رغم الشكوك حول الاحتكار، إلا أن الحكومة غضت الطرف عن هذا، معتقدة أن التأثير السلبي للإفلاس قد يكون أكثر خطورة. (Blum,25:1974).

المبحث الثالث

سياسة الإنقاذ المالي في مواجهة الازمات الاقتصادية تحليل لخطة الإنقاذ الأمريكية وتجارب إنقاذ

الشركات العالمية

اولاً : خطة الإنقاذ الأمريكية في الازمة المالية العالمية 2007:

سارعت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، على وصف "حلول" للأزمة المالية وقد ضخت اليابان مئات المليارات من الدولارات في سوقها المحلي لتهدئة المستثمرين والمواطنين اليابانيين كما تحرص دول أخرى على حماية ودائعها المصرفية، وقد قامت دول منطقة اليورو (الاتحاد الاوربي) بضخ المليارات في أسواقها وشرعت إلى شراء حصص المصارف والشركات الائتمانية، وقد بلغ مجموع ما تم ضخه أو قرر ضخه حتى 2008/10/15 حوالي (3) تريليون دولار في مختلف دول العالم.

أبدى مجلس النواب الأمريكي في البداية حذرًا بشأن خطة الحكومة لضخ 700 مليار دولار، مشيرًا إلى أن هذه الإجراءات قد لا تكون فعالة في التعامل مع الأزمة والحد من آثارها، ورغم إقرار خطة الحكومة الأمريكية لاحقًا، لا تزال هناك تساؤلات حول فعالية هذه الإجراءات الحكومية، التي تتدخل في السوق خلال الأزمة بدلاً من أن تستند إلى تعديلات مدروسة في السياسات المالية والتجارية، وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية انصبت أنظار السوق المالية العالمية على خطة الحكومة الأمريكية لضخ 700 مليار دولار في النظام المصرفي بهدف إنقاذه، وبالتالي الاقتصاد الأمريكي بأكمله والاقتصاد العالمي، أثارت الخطة جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة وخارجها، وكشفت عن مشاكل عملية غير مسبوقة، بما في ذلك طريقة إدارة الدولة للاقتصاد في ظل النظام الرأسمالي حتى أن العديد من المحللين يعتقدون أن كارل ماركس، مؤسس النظرية الاشتراكية، يُنقذ النظام الرأسمالي الأمريكي نظراً لاحتوائها على تدخلات غير مسبوقة في إدارة الاقتصاد من قِبل الدولة ووزارة الخزانة الأمريكية ومن أبرز ما تضمنته خطة الإنقاذ ما يلي: (عبد الكريم، 2010:4)

- 1- بلغت قيمة الخطة (700) مليار دولار، ما يجعلها أكبر تدخل للسلطات الأميركية في الأسواق المالية منذ الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن الماضي.
- 2- وفي مقابل هذا المبلغ، استحوذت الحكومة على حصص كبيرة في شركات متعثرة اشترت ديونها المعدومة، فيما اعتبره البعض شبه تأميم.
- 3- نُفذت خطة الإنقاذ على مراحل شملت المرحلة الأولى ضخ (350) مليار دولار في البنوك، بينما تطلب صرف المبلغ المتبقي (350) مليار دولار موافقة الكونجرس الأمريكي. كما يتمتع

أعضاء الكونغرس بسطة الاعتراض على عمليات الشراء التي تتجاوز قيمتها الإجمالية (٧٠٠) مليار دولار.

4- تُوفر الخطة حمايةً للمواطنين الذين يواجهون خطر حجز منازلهم وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام ٢٠٠٩ سيُحجز أكثر من مليوني منزل لعدم سداد أصحابها للقرض العقاري في الموعد المحدد كما تُلزم الخطة الحكومة بمراجعة شروط إصدار قروض عقارية جديدة لتجنب الممارسة السابقة المتمثلة في إصدار قروض قديمة دون ضمان قدرة المقترض على سداد الدين، وهو السبب الجذري لمشكلة الديون المعدومة.

5- تشرف على تنفيذ البرنامج أربع جهات، منها جهة مستقلة وتتمتع هذه الجهات الأربع بهيئة رقابية، تشمل رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي الأمريكي، ووزير الخزانة، ورئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات، وهي مسؤولة عن مراقبة أداء أسواق وول ستريت. كما يتولى مكتب المحاسبة العامة في الكونغرس مسؤولية مراقبة شراء الأصول من البنوك المتعثرة وتدقيق حساباتها. وبالتالي، تتولى وزارة العدل مسؤولية تدقيق الإجراءات التي يتخذها وزير الخزانة في إطار البرنامج.

6- يتم الإشراف على الخطة من قبل مجلس إدارة يتكون من رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ووزير الخزانة، ورئيس هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية.

7- يتواجد ديوان المحاسبة العام في وزارة الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول وتدقيق الحسابات.

8- تساهم الدولة في رأس مال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح لها بتحقيق الأرباح في حال تحسن ظروف السوق.

9- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير المالية.

10- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير المالية.

11- اتخاذ الإجراءات ضد عمليات الحجز على الممتلكات.

12- وأخيراً، حددت الخطة موعداً أقصى للتنفيذ في ٣١/١٢/٢٠٠٩، مع إمكانية التمديد بناءً على طلب الحكومة لمدة أقصاها سنتان من تاريخ إقرار الخطة وكلف وزير المالية بالتنسيق مع السلطات والبنوك المركزية في الدول الأخرى لوضع خطط مماثلة.

أقرّ الكونغرس خطة الإنقاذ، حيث عُرضت على مجلس النواب يوم الاثنين 30/9/2008، ورفضها 228 نائباً مقابل 205 وأقرّ مجلس الشيوخ الخطة بعد عدة تعديلات. وجاء التصويت، الذي جرى يوم الخميس 2/10/2008، بأغلبية 74 صوتاً مقابل 25 صوتاً معارضاً. كما أقرّ مجلس النواب الخطة بعد

تعديلاتها يوم الجمعة، الثالث من الشهر نفسه. وجاء التصويت، الذي جرى بعد خمسة أيام من رفضها الأولي، بأغلبية 263 صوتاً مقابل 171 صوتاً معارضاً. (بولسن، 2008:3).

ثانياً : امثلة للإنقاذ المالي عن بعض الشركات العالمية التي تعثرت وافلست مالياً:

نص المشرع الأمريكي، في الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس (Chapter 11 Bankruptcy Basics)، على مجموعة من الأساليب التي تساعد على انقاذ المشروعات التجارية المتعثرة، في سداد ديونها، وحمايتها من الإفلاس، من خلال مساعدتها على إعادة تنظيم نفسها ماليا وإداريا، والعمل بشكل طبيعي دون التعرض لشهر الإفلاس، وكذلك مساعدتها على تنظيم أوضاعها، والسماح لها بمتابعة أعمالها، وبقاء جميع العمليات الخاصة بالمشروع تحت سيطرة إدارة المشروع، لتحقيق أرباح تساعد على النجاة بالمشروع من الإفلاس، باستثناء حالات محددة قد تكون فيها إدارة المشروع التجاري المتعثرة تحت سيطرة المحكمة المختصة، أو تحت إشراف أمين التفليسة الذي تعينه المحكمة، والذي يباشر عمله في الإطار القانوني المحدد له.

ويعد تنظيم قانون الإفلاس الأمريكي في الفصل الحادي عشر من أنجح القوانين التي عملت على مساعدة المشروعات التجارية المتعثرة للإنقاذ من الإفلاس، حيث سعي المشرع الأمريكي من خلال هذا القانون إلى إيجاد حلول لأية إشكالية قانونية يمكن أن تواجه المشروع التجاري المتعثر.

وتستطيع المشروعات التجارية في حالة تعثرها في سداد ديونها أن تلجأ إلى الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي لمساعدة على النهوض من جديد، فالجوء إلى الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي يعد فرصة للمشروعات التجارية المتعثرة لتفادي الإفلاس وذلك من خلال ما يقدم هذا القانون من وسائل وإجراءات وقائية للمحافظة على المشروعات التجارية المتعثرة والنهوض بها مرة أخرى، كتجميد الإجراءات التي يمكن أن يتخذها دائنون المشروع التجاري المتعثر، وكذلك إمكانية مساعدة المشروع التجاري المتعثر على الحصول على تمويل جديد، حيث يعد من مزايا الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي أن يساعد على توفير سيوله محتملة للمشروع التجاري، عن طريق مساعدة المشروع التجاري المتعثر على الحصول على تمويل وقروض بشروط ميسرة. (السيد، 2020:442)

ويمثل الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي هو آلية قانونية مصممة لإعادة هيكلة ديون الشركات المفلسة لتمكينها من الاستمرار والعمل بكفاءة كما يتيح الفصل الحادي عشر للشركات فرصة إعادة تنظيم ديونها أو تخفيضها وإعادة بناء هيكلها المالي دون التأثير على سير أعمالها اليومية، ومن أهم فوائد الفصل الحادي عشر أنه يساعد الشركات على:

1- **الحماية من الدائنين:** يوفر الفصل الحادي حماية قانونية للشركة ضد مطالبات الدائنين، مما

يسمح لها بالتركيز على إعادة هيكلة أو تحسين عملياتها.

- 2- **الإمكانية في الإصلاح:** يسمح الفصل الحادي عشر للشركة بإعادة تنظيم الديون أو تخفيضها وتعديل العقود لجعلها أكثر استدامة.
- 3- **الحفاظ على الوظائف:** يساعد الفصل الحادي عشر على حماية الوظائف مع السماح للشركات بمواصلة العمل.

وان تطبيق آليات هذا التشريع لتجنب الإفلاس يتمثل في قيام الشركة بتقديم طلب حماية إلى المحكمة المختصة وتُجري المحكمة تقييمًا أوليًا لوضع الشركة وملاءمتها حيث تعمل الشركة مع مستشارين ماليين لوضع خطة لإعادة هيكلة ديونها وعملياتها من خلال تخطيط الإدارة التنظيمية، ثم تُعتمد الخطة حيث يجب أن يوافق الدائنون على الخطة التي تُقدمها الشركة.

وأحيانًا، تبذل الشركات قصارى جهدها لكنها تفشل رغم ذلك، وهذا لا يقتصر على الشركات الصغيرة، فوفقًا لموقع Business Insider، واجهت شركات كبيرة مثل Marvel و Apple و Netflix انتكاسات كبيرة، لكنها تغلبت عليها في النهاية ومن بين الشركات الأخرى: ([/https://www.businessinsider.com](https://www.businessinsider.com))

1- **أبل (Apple):** بعد إقالة ستيف جوبز من شركة (أبل) في ثمانينيات القرن الماضي، عانت الشركة من سلسلة من الإخفاقات لكن بعد عودة جوبز، بدأت أبل تستعيد مجدها، وخاصةً بعد إطلاق جهاز (I Mac) كان هذا الجهاز مختلفًا تمامًا عن الأجهزة الأخرى في السوق، ومتوفرًا بخمسة ألوان مختلفة ومنذ ذلك الحين، واصلت أبل نجاحها، حيث أطلقت سلسلة من الأجهزة الفريدة مثل iPad و iPhone، لتصبح أول شركة في العالم تصل قيمتها السوقية إلى تريليون دولار.

2- **نتفليكس (Netflix):** نتفليكس شركة تُقدم خدمات البث حسب الطلب للأفلام والمسلسلات التلفزيونية تأسست عام ١٩٨٩، وكانت تُقدم في البداية خدمات بيع وتأجير أقراص DVD وإرسالها عبر البريد وبعد حوالي عقد من الزمان، بدأت الشركة بتقديم خدماتها عبر الإنترنت حيث قررت الشركة فصل اشتراكات أقراص DVD عن اشتراكات البث، ورفعت سعرها قررت الشركة تسمية خدمة اشتراك أقراص DVD بـ Qwikster إلا أن هذا تسبب في انخفاض سعر سهم الشركة، وخسرت على الفور حوالي ٨٠٠ ألف مشترك بعد إعلان القرار عام ٢٠١١ بعد عامين، أطلقت نتفليكس أول مسلسل تلفزيوني لها، (House of Cards) بعد ذلك، بدأت الشركة في إنتاج المزيد من المحتوى الأصلي، وحازت العديد من أعمالها على جوائز مهمة مثل جوائز الغولدن غلوب والأوسكار وبدأ عدد مشتركى نتفليكس في النمو بشكل ملحوظ، ومنذ ذلك الحين، لم تشهد الشركة أي إفلاس، بل أنقذها محتواها الأصلي من الأزمات.

3- **ليغو (Lego):** تأسست شركة ليغو للألعاب عام ١٩٢٣، وأصبحت من أهم شركات الألعاب في العالم. ورغم إبرام الشركة صفقات مهمة، مثل الحصول على ترخيص إنتاج ألعاب أفلام مثل هاري بوتر وحرب النجوم، إلا أن مبيعاتها تراجعت مع تراجع شعبية هذه الأفلام. وظل إنتاج الشركة من الألعاب على حاله، وكانت تخسر مليون دولار يوميًا حتى تولى رئيس تنفيذي جديد منصبه عام ٢٠١٤. في ذلك الوقت، كانت الشركة على وشك الإفلاس، لكن الرئيس التنفيذي الجديد أجرى على الفور عدة تغييرات، منها خفض الإنتاج، وإيقاف خطوط الإنتاج التي كانت تعاني من ضعف المبيعات، وإغلاق قسم ألعاب الكمبيوتر، وبعد اقترابها من الإفلاس عام ٢٠٠٣، أصبحت "ليغو" الآن شركة ناجحة في إنتاج الأفلام والألعاب وألعاب الفيديو، ولديها مدينة ملاهي ناجحة.

4- **دلتا إيرلاينز (Delta Air Lines):** في عام ٢٠٠٥، بلغت إيرادات دلتا لكل ميل/مقعد (متوسط المبلغ الذي يدفعه راكب واحد ليطير مسافة ميل واحد) ٨٦٪ فقط من متوسط القطاع واضطرت الشركة إلى تقديم طلب حماية من الإفلاس بسبب ارتفاع أسعار الوقود واستغلت دلتا هذه الفرصة لإعادة الهيكلة وخرجت من الأزمة عام ٢٠٠٧، وتمتلك دلتا حاليًا ثاني أكبر أسطول في العالم بـ ٨٧٩ طائرة، بعد الخطوط الجوية الأمريكية التي تمتلك ٩٥٦ طائرة.

5- **شركة (STA Travel):** كانت واحدة من أبرز وكالات السفر العالمية المتخصصة في تنظيم رحلات الشباب والطلاب، وقد تأسست في عام 1979 لسوء الحظ، أعلنت الشركة إفلاسها في أغسطس 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على قطاع السفر والسياحة، إضافة إلى ذلك عدم تعافي المبيعات رغم اتخاذ الشركة إجراءات لتأمين استمراريتها، إلا أن المبيعات لم تتعاف كما كان متوقعًا بسبب عدم اليقين لدى المستهلكين والقيود المستمرة على السفر، بالتالي لم تتمكن من إنقاذ نفسها من الإفلاس على مستوى عالمي، ولكن تم إنقاذ علامتها التجارية جزئيًا في ألمانيا، وفي ديسمبر 2020، تم الاستحواذ على بعض فروع الشركة في ألمانيا من قبل وكالة السفر New Travel Reiseburo Vertrieb (NTRV) بموجب هذا الاستحواذ، تم الحفاظ على العلامة التجارية STA Travel كشركة سفر حاليًا، تُعتبر STA Travel علامة تجارية تابعة لشركة Explorer Travel GmbH في ألمانيا، وتقدم خدماتها عبر الإنترنت ومن خلال 15 فرعًا في مختلف أنحاء البلاد. [/ https://www.statravel.d](https://www.statravel.d)

6- **شركة (Club Med):** واجهت شركة Club Med، وهي شركة فرنسية متخصصة في تنظيم العطلات الشاملة والسفر، أزمات مالية متعددة على مدار تاريخها، لكنها تمكنت من التعافي والعودة إلى الربحية من خلال استراتيجيات إعادة الهيكلة وتغيير الملكية، في عام

1961، كانت الشركة على وشك الإفلاس بسبب الإنفاق غير المنضبط وقد تم إنقاذها بفضل استثمار من البارون إدموند دي روتشيلد، الذي أصبح المساهم الرئيسي.

وفي التسعينيات، واجهت Club Med تراجعاً في الأرباح بسبب المنافسة وتغير تفضيلات العملاء، زمن ثم تم تعيين فيليب بورغينيون كمدير تنفيذي جديد في عام 1997، والذي حاول تحويل الشركة إلى مزود خدمات شامل، لكن هذه الاستراتيجية لم تنجح ومن ثم تولى هنري جيكار ديستان، نجل الرئيس الفرنسي الأسبق، منصب المدير التنفيذي في عام 2002 أعاد تركيز الشركة على المنتجعات السياحية الفاخرة، مما أدى إلى عودتها إلى الربحية في عام 2005.

وفي عام 2015، استحوذت مجموعة Fosun الصينية على Club Med بعد معركة استحواذ طويلة، مما منح الشركة دعماً مالياً قوياً وخطة توسع عالمية، خاصة في آسيا، وتحت ملكية Fosun، افتتحت Club Med منتجعات جديدة في الصين واليابان وأفريقيا، وواصلت التركيز على السوق السياحي الآسيوي الفاخر.

وهناك بعض الشركات السياحية التي لم تتمكن من انقاذ نفسها من الإفلاس، إلا أن علامتها التجارية استمرت في السوق من خلال عمليات استحواذ وإعادة إطلاق علامة تجارية تحت إدارات جديدة مستفيدة من إرثها التاريخي وخبرتها في مجال السياحة مثل شركة توماس كوك (Thomas Cook) الذي تعتبر من أقدم وأعرق الشركات السياحية عبر العالم التي تأسست عام 1841، أعلنت إفلاسها في 23 سبتمبر 2019، مما أدى إلى توقف عملياتها بشكل مفاجئ وترك حوالي 600,000 مسافر عالقين حول العالم، بسبب نتيجة لعوامل متعددة، منها الديون المتركمة التي بلغت حوالي 1.7 مليار جنيه إسترليني، وتغير أنماط حجز السفر عبر الإنترنت، والمنافسة الشديدة من شركات الطيران منخفضة التكلفة ومنصات الحجز الإلكتروني مثل Airbnb، بالإضافة إلى فشل صفقة إنقاذ بقيمة 900 مليون جنيه إسترليني بقيادة شركة Fosun الصينية بعد مطالبة البنوك بمبلغ إضافي قدره 200 مليون جنيه إسترليني كضمان.

وفي نوفمبر 2019، استحوذت شركة Fosun الصينية على العلامة التجارية (توماس كوك) وبعض الأصول مقابل 11 مليون جنيه إسترليني، وأعدت إطلاقها في سبتمبر 2020 كمنصة حجز عبر الإنترنت. وفي أكتوبر 2019، استحوذت شركة Hays Travel البريطانية على 555 متجرًا سابقاً لتوماس كوك، مما ساعد في إنقاذ حوالي 2,500 وظيفة وفي عام 2024، باعت Fosun العلامة التجارية توماس كوك إلى مجموعة السفر البولندية Esky مقابل ما يصل إلى 30 مليون جنيه إسترليني، بهدف توسيع خدماتها في مجال السفر.

وهناك شركات سياحية عالمية وعربية مرّت بأزمات مالية، بعضها تجاوز الأزمة وانقذ من الإفلاس والبعض الآخر افلس، تشمل القائمة وكالات سفر، منظمي رحلات، وشركات طيران ذات ارتباط وثيق بالسياحة:

الشركة	الدولة	السنة	نوع الأزمة	النتيجة
Thomas Cook	بريطانيا	2019	ديون كبيرة + فشل الانقاذ	افلاس، ثم استحوذ على العلامة التجارية
Club Med	فرنسا	1960	ازمة سيولة	اعيد هيكلتها واستحوذت عليها Fosun
FTI Group	ألمانيا	2024	انخفاض حجوزات + ديون	افلاس، بعض الفروع مستمرة
STA Travel	سويسرا	2020	جائحة كورونا + فشل الانقاذ	افلاس، بقاء محدود في ألمانيا
Orbitz	أمريكا	2000	ضعف الاداء مالي التنافسي	تم الاستحواذ عليها من Expedia
TUI Group	ألمانيا	2020	جائحة كورونا + ديون ضخمة	تلقت دعم حكومي بقيمة 3.4 مليار يورو
Carnival Cruises	امريكا	2020	توقف الرحلات البحرية	خسائر ضخمة لكنها لم تفلس
نيرفانا للسفر	الامارات	2020	جائحة كورونا + فشل مالي	خففت النفقات لكنها لم تفلس
السعودية للسياحة/الطيار	السعودية	2020	انخفاض شديد في الطلب خلال جائحة كورونا	اندمجت ضمن مجموعة (سييرا القابضة)
لاونج للسياحة	مصر	2017	صعوبات سيولة وانخفاض الطلب	تقليص عدد كبير من العاملين وتخفيض الاجور لكنها لم تفلس
الخطوط الملكية الاردنية	الاردن	2022	خسائر مالية مستمرة بسبب التشغيل وسوق العمل	حصلت على دعم حكومي لكنها لم تفلس

(المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات العلمية)

حيث ان الأزمات المالية في قطاع السياحة لا تعني دائماً الإفلاس، بل يمكن أن يظهر على شكل، تقليص فروع، تسريح موظفين، بيع أصول، دمج مع شركات أخرى، التحول إلى نموذج رقمي بالكامل. ومن البديهي أن نظام الإفلاس يهدف إلى تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لتوسيع قاعدة الكيانات الاستثمارية بطرق متعددة، من خلال الحفاظ على مساهمتها في الاقتصاد الكلي، ولتحقيق هذا الهدف، سيعطي مشروع نظام الإفلاس الأولوية لإجراءات الوساطة أو إعادة التنظيم للمدنيين التجاريين الذين تضررت أوضاعهم المالية، متى ما كانت هناك فرصة واقعية لاستعادة أنشطتهم إلى مستوى مساهمتهم في الاقتصاد وتسهيل الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدائنين، كما يهدف النظام إلى تصفية أصول المؤسسات التي لا يُتوقع أن تتعافى إلى المستوى المتوقع بكفاءة وانتظام وسرعة.

وفي ظل الأزمات المالية التي تكاد تُثقل كاهل الاقتصاديين، وما سُنَّه من تداعيات على الاقتصاد، لا بد من وجود أنظمة وآليات للإفلاس وما يتصل به ولا شك أن وجود نظام قوي للإفلاس له أهمية بالغة في جميع الظروف، فهو يحمي الشركات والأفراد من الإفلاس في حال تراكم الديون

عليهم، وبالتالي يحمي اقتصاد البلاد وصناعاتها، كما أنه يحمي حقوق الدائنين، ويساعد على استرداد أكبر قدر ممكن من أموالهم.

وتعتبر مرحلة الإنقاذ من أهم المراحل التي جاء بها قانون إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية والهدف في هذه المرحلة هو مساعدة المؤسسة على مواصلة نشاطها وبالتالي الوفاء بديونها وضمان استمراريتها، وتتضمن مرحلة الإنقاذ عديد الآليات القانونية المتاحة لتسوية النزاعات والتدائين بين المؤسسة ومجموعة دائنيها وهذه التسوية تكون إما رضائية أو قضائية. (الخماسي، 2022:22)

وبالتالي على الدولة ان تسعى جاهدة لمساعدة الشركات وإرشادهم للطريق الصحيح لتجنب حالات إشهار الإفلاس، ويتم ذلك عن طريق توفير مناخ جيد للتجارة والاستثمار بهدف تطوير وتحسين المستوى الاقتصادي، وبرغم ذلك تضع الدولة العديد من التشريعات والقوانين الرادعة لمواجهة النوع الثاني من أنواع الإفلاس في القانون التجاري للدولة وهو الإفلاس الاحتياالي لتجنب حالات النصب من قبل التجار وحفظ حقوق المستثمرين، وهذا ما نصت عليه هيئة الأوراق المالية العراقية والتي تمثل جهة رقابية منظمة لسوق رأس المال انشأت بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 من قانون الهيئة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويهدف إنشاءها إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية وتنظيم وتطوير سوق رأس المال بما يضمن عدالته وكفاءته وشفافيته، وكذلك حماية السوق من كافة المخاطر التي قد يتعرض لها.

وهناك تعليمات قواعد العناية الواجبة للمؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة اتجاه العملاء الموجهة للتجار والمستثمرين التي نص عليها مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (1) لسنة 2023 الفصل الثاني المادة (3) حظر التعامل: يحظر على الجهة الخاضعة:

1- فتح أو الاحتفاظ بالحسابات المرقمة أو أي حسابات أو علاقات عمل مجهولة أو بأسماء صورية أو وهمية.

2- التعامل مع الأشخاص مجهولي الهوية أو الأشخاص الذين يحملون أسماء صورية أو وهمية.

3- التعامل مع المصارف السورية.

4- التعامل مع أي شخص طبيعي أو معنوي يتخذ كمهنة له تقديم أي من الأنشطة أو الخدمات أو

العمليات المخصصة للجهات الخاضعة أو مقدّمي خدمات الأصول الافتراضية وفقا

للتشريعات وذلك دون ترخيص أو تسجيل سواء كان لمصلحة عملائه أو نيابة عنهم،

ويستثنى من ذلك التعامل بشكل مبدئي مع المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية

المحددة أو مقدّمي خدمات الأصول الافتراضية قيد التأسيس مع مراعاة التشريعات النافذة في

الدولة.

ووفق ما اسلفنا به سابقاً لا بد من الاجابة على فرضية البحث المفترضة (هل هناك خطة إنقاذ محددة لتجنب إفلاس المنظمات المالية؟ كيف يؤثر الإفلاس على الاقتصاد الوطني؟) كلا، حيث ان هناك حقيقة واضحة ان لكل ازمة مالية في المنظمات لها اليات محددة لمعالجتها وانقاذها من تعثراتها المالية او افلاسها ولا تسري هذه اليات على جميع الازمات المالية وذلك لاختلاف الاسباب المؤدية للتعثرات المالية والافلاس، وهناك خطط إنقاذ مالية (Bailout Plans) شبه المعتمدة دولياً ومحلياً لتجنب الإفلاس المالي للمؤسسات المالية، (كما اسلفنا به بالإنقاذ المالي) وخاصة البنوك وشركات التأمين الكبرى، نظراً لتأثيرها الكبير على الاستقرار الاقتصادي، وتُصمم هذه الخطط لتقليل مخاطر الانهيار المالي وحماية الاقتصاد الوطني من التداعيات السلبية.

والجدول ادناه يوضح تأثير الافلاس على الاقتصاد الوطني:

التأثير	التوضيح
انخفاض النمو الاقتصادي	سبب تراجع الاستثمارات والاستهلاك
فقدان الثقة بالقطاع المالي	يؤدي الى تقليل الادخار والتمويل
اضطراب في سلاسل الانتاج	الشركات تعتمد على التمويل قصير الاجل
انهيار الاسواق المالية	فقدان القيمة السوقية للاسهم والسندات
ارتفاع البطالة	تسريح العمال وتقليص النشاط الاقتصادي
الوباء	تباطؤ او حتى شلل اقتصادي مؤقت

(المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات العلمية)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

- 1- الإفلاس ليس مجرد فشل مالي، بل هو نتيجة تراكمات إدارية واقتصادية، حيث تبين أن معظم حالات الإفلاس ترجع إلى سوء إدارة الموارد، وضعف التخطيط المالي، إلى جانب تأثيرات خارجية مثل الأزمات الاقتصادية.
- 2- الإنقاذ المالي يشكل أداة فعالة لحماية الاقتصاد عندما يُستخدم بشكل مدروس، يمكن للإنقاذ المالي أن يمنع الانهيار الكامل للشركات، ويحافظ على الوظائف واستقرار الأسواق.
- 3- التشريعات والقوانين تلعب دوراً حاسماً في تنظيم عمليات الإفلاس والإنقاذ وجود قوانين واضحة ومنظمة يُسهّم في تحقيق العدالة بين الدائنين والمدينين، ويمنح المؤسسات فرصة لإعادة الهيكلة.

4- تجارب الدول المختلفة أظهرت نجاحًا متفاوتًا في الإنقاذ المالي حيث أن نجاح الإنقاذ غالبًا ما يتوقف على عوامل مثل توقيت التدخل، وآلية الدعم، ومدى التزام الأطراف المعنية بخطط الإصلاح.

5- الثقة في النظام المالي ترتبط بمدى فاعلية إدارة الإفلاس والإنقاذ فالمستثمرون والدائنون يراقبون كيف تُدار هذه الأزمات، ما يؤثر على قراراتهم المستقبلية.

ثانيًا: التوصيات:

- 1- تعزيز الثقافة المالية والإدارية داخل المؤسسات من خلال التدريب والتأهيل، للحد من الأخطاء التي قد تؤدي إلى الإفلاس، ولتعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية.
- 2- تحديث وتطوير التشريعات الخاصة بالإفلاس والإنقاذ المالي بما يواكب التغيرات في بيئة الأعمال، ويسمح بإجراءات مرنة وعادلة تعزز فرص التعافي بدلاً من التصفية.
- 3- إنشاء هيئات متخصصة لدعم الشركات المتعثرة مثل صناديق الإنقاذ أو لجان إعادة الهيكلة، التي تضم خبراء ماليين وقانونيين يعملون على معالجة الأزمات بشكل سريع وفعال.
- 4- تشجيع الشفافية والإفصاح المالي المبكر مما يساعد في اكتشاف التعثر قبل تفاقمه، ويتيح الفرصة للتدخل المبكر بالإنقاذ أو إعادة الهيكلة.
- 5- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التعامل مع الإفلاس وتكييفها بما يتناسب مع السياق المحلي، لتفادي الأخطاء المتكررة وتطبيق أفضل الممارسات.
- 6- ربط سياسات الإنقاذ المالي بإصلاحات حقيقية داخل المؤسسة لضمان أن الدعم المالي لا يكون مجرد إنقاذ مؤقت، بل خطوة نحو استدامة مالية طويلة الأجل.

المصادر:

- 1- علي جمال الدين, عوض, الإفلاس في قانون التجارة الجديد, القاهرة, دار النهضة العربية, الطبعة الثانية, 2019.
- 2- رنا محمد البطرنى, الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية, القاهرة, رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة عين شمس, ٢٠٠٨.
- 3- أحمد سعيد كرم البكل, الجهاز المصرفي المصري والأزمات المصرفية العالمية, القاهرة, رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة حلوان, ٢٠١٠.
- 4- جودة عبد الخالق, الأزمة المالية العالمية أزمة نظام أم أزمة سياسات, القاهرة, مجلة السياسة الدولية, العدد ١٧, المجلد ٤٤, القاهرة, ٢٠٠٩.
- 5- سرمد كوكب, الجميل, التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والادوات, بحث منشور في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, 2002.

- 6- اسامة عبد المنعم, السيد علي, عمر اعمال, المشهداني, الازمة المالية هل هي ازمة معايير محاسبية وتدقيقية ام اخلاقية, ابحاث اقتصادية وادارية, العدد الثامن, 2010.
- 7- عبد الله, شحاتة, الازمة المالية: المفهوم والاسباب, 2001.
- 8- محسن احمد, الخضيرى, الديون المتعثرة- الظاهرة- الاسباب- العلاج, ايتراك للنشر والتوزيع, القاهرة, 1997.
- 9- خالد أمين, عبد الله, التحليل المالي لغاية التنبؤ بالفشل, مجلة المصارف العربية, ع 148, 93, 2007.
- 10- شحات, جمال, طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات, مقال منشور في مجلة الفا بيتا الالكترونية, نخبة كتاب المال والاقتصاد, 2010.
- 11- ريجان, الشريف, التعثر المالي: المراحل, الاسباب, والطرق واجراءات المعالجة, بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية, العدد 16, جامعة عنابة, 2007.
- 12- حواط, يزن غسان, ادارة الازمات المصرفية, رسالة ماجستير منشورة, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, 2013.
- 13- البغدادي, عمر, كيفية التعامل مع الافلاس المالي للشركات, مقال منشور على الانترنت <https://www.baghdadilaw.co/my-post52e0b9e2> اخر زيارة للموقع 2024-4-1.
- 14- عبد الكريم, علي فريد, الازمة المالية العالمية وخطة الانقاذ الامريكية 2008, بحث منشور, البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للاستثمارات, قسم ادارة المخاطر, 2010.
- 15- بولسن, هنري, خطة الانقاذ المالي الامريكية بعد ازمة الرهن العقاري عام 2007, وزير الخزانة الامريكية, <https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/200810/3>.
- 16- الخماسي, نادر, التسوية الرضائية للمؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية, مقال منشور, مجلة نبض الالكترونية, <https://nabd.com>, 2021.
- 17- السيد, احمد مصطفى الدبوسي, اليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الافلاس وفقاً للقانونين المصري والاماراتي, بحث منشور, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, العدد 74, 2020.
- 18- <https://www.businessinsider.com> صحيفة رقمية امريكية تهتم بعالم المال والاعمال.
- 19- قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984.
- 20- قانون هيئة الاوراق المالية العراقي رقم 74 لسنة 2004.
- 21- الفصل الثاني من قانون مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2023.
- 22- قانون انقاذ المؤسسات المالية التونسي رقم 34 لسنة 1995.

- 23- B.Eichengreen and R.Porter, The Anatomy of Financial Crises, Working Paper - Series, Working Paper No. 2126, National Bureau of Economic, Cambridge,Research, January 1987.
- 24- R.Porter, "An Analysis of Financial Crisis: Lessons for the International -Financial System", IMF Conference, 8 - 10 October 1998.
- 25- F. Mishkin, Understanding Financial Crises: A developing Country Perspective, Working Paper Series, May 1996.
- 26- L.Leaven and F.valencia, systematic Banking crises: A new Data base, Research Department, IMF working paper, WP /08/224, November 2008.
- 27- Accountancy, February, John Argenti, 1986, Predicting Corporate Failure.
- 28- Brigham and Gapenski 1985, International Financial Management, III: the Dryden Press.
- 29- Bruno, et al, 1987, Why Firms Fail. Business Horizons, Mar./Apr.
- 30- Blum. B., 1974, Failing Company Discriminant Analysis. Journal of Accounting Research, 12 Sprin.
- 31- <https://www.statravel.de/>
- 32- Chapter 11 Bankruptcy Basics:

<https://www.uscourts.gov/servicesforms/bankruptcy/bankruptcybasics/>